



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التجربة الديمقراطية في الكويت دراسة في ضوء الأزمات الدستورية

اسم الكاتب: م.د. أحمد شحادة محمد علي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2256>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/07 13:22 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



التجربة الديمقراطية في الكويت دراسة في ضوء الأزمات الدستورية

م.د أحمد شحادة محمد علي^(*)

المقدمة:

مارست الكويت التجربة الديمقراطية منذ عدة عقود، وتحديداً عندما تأسس مجلس الشورى عام ١٩٢١م، وانتخاب أول مجلس شريعي عام ١٩٣٨م، وكتابة الدستور وإعلانه عام ١٩٦٢م، وإن كانت هذه الممارسة الديمقراطية رافقتها العديد من السلبيات. فمجلس الشورى تم تشكيله بموافقة الحاكم، كذلك المجلس التشريعي ثم تكوينه من قبل عدد قليل من الأفراد ذوي المكانة الاجتماعية، والاقتصادية، كذلك الدستور تم إعداده من قبل لجنة مصغرة تم اختيارها من قبل الأمير، ولم يتم عرض مسودة الدستور على الشعب للاستفتاء عليه، وهذا ما أدى لاحقاً إلى حدوث أزمات نيابية، ودستورية متلاحقة رافقت كل عملية إنتخابية للمجالس البلدية، أو النيابية، واستمرت حتى الوقت الحاضر. فالصلاحيات الدستورية الواسعة الممنوحة للأمير أضعفت من دور السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، في القيام بوظائفه التشريعية بإعتباره ممثلاً للأمة ولسانها، ومن ثم أصبحت الأزمات الدستورية ظاهرة متكررة تهدد كيان الدولة مستقبلاً كنظام، ومجتمع.

مشكلة البحث: إن تكرار الأزمات الدستورية في الكويت أدت إلى بروز ظاهرة أزمة الثقة بين النظام الحاكم وبين مجلس الأمة، وحتى بين التيارات والقوى السياسية نفسها، الأمر الذي سيؤدي إلى أزمات سياسية - دستورية تهدد الدولة ككيان ومجتمع مستقبلاً.

فرضية البحث:

إتسمت العلاقة بين السلطة الحاكمة وبين مجلس الأمة "السلطة التشريعية" بعدم الثقة المتبادلة أدى إلى بروز أزمات دستورية قد تؤدي مستقبلاً إلى وجود فراغ سياسي - دستوري يهدد الإستقرار السياسي والإجتماعي للبلاد.

أهمية البحث:

تتعرض السلطة الحاكمة في الكويت إلى المزيد من الضغوط من قبل قوى سياسية، وشعبية داخلية للمطالبة بإجراء تعديلات على بعض مواد الدستور خاصة الصالحات الدستورية الواسعة للحاكم، وهذا ما أوجد أزمة ثقة، وقطيعة، وعليه فإن إجراء تعديلات دستورية لصالح السلطة التشريعية (مجلس الأمة)، من شأنه أن يشكل النواة الأولى لعودة التجربة الديمقراطية الكويتية إلى الطريق الصحيح ، وبعكسه فإن ظاهرة الأزمات الدستورية ، وعدم الإستقرار السياسي ستكون ظاهرة بارزة في الحياة السياسية الكويتية .

هيكلية البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى مبحدين، كل مبحث كان له ثلاث نقاط، إذ تضمن المبحث الأول عنوان الدولة، والمشاركة السياسية في المنظور التاريخي. فتطرقت الموضوع الأول إلى بداية التكوين الإجتماعي والسياسي، ونشأة الدولة، في حين شمل الموضوع الثاني موضوع المشاركة السياسية قبل الاستقلال، وإعلان الدستور، بينما إختص الموضوع الثالث حول المشاركة السياسية بعد الاستقلال، وبروز الأرمات الدستورية. أما المبحث الثاني فأخذ عنوان مستقبل الديمقراطية في الكويت، إذ تم تحصيص المتطلب الأول حول شكل النظام السياسي والدستوري، وببحث المتطلب الثاني موضوع السافس السياسي، والثقافة السياسية، وحاول المتطلب الثالث إستقراء مستقبل التجربة الديمقراطية في الكويت. ثم كانت الاستنتاجات، والتوصيات في نهاية المبحث.

المبحث الأول

الكويت والمشاركة السياسية في المنظور التاريخي

اولاً: بداية التكوين الاجتماعي، والسياسي ، ونشأة الدولة.

ثانياً: المشاركة السياسية قبل الاستقلال، وإعلان الدستور.

ثالثاً: المشاركة السياسية بعد الاستقلال ، وبروز الأزمات الدستورية.

اولاً: بداية التكوين الاجتماعي والسياسي، ونشأة الدولة.

الكويت تصغير لكلمة كوت^(١)، وكوت تعني الحصن، أو السور، أو

القلعة^(٢). أو الحصن الذي تبني حوله البيوت الصغيرة، أو الفناء، أو البيت المربع

المبني على شكل حصن أو قلعة^(٣). وربما تم بناء هذا الكوت لحماية النفس من

التهديدات الخارجية وقد شاعت هذه التسمية "الكوت" في العراق، ونجد،

وعربستان^(٤).

وهناك اختلاف واضح بين المؤرخين، وفي المصادر حول تاريخ نشأة

الكويت، لكن معظم الآراء تتفق على أن بداية النشأة كانت في نهاية القرن السابع

عشر. وقد ذكر المؤرخ حسين خلف الشیخ خزعلي في كتابه "تاريخ الكويت

السياسي" ، بأن باني الكوت هو الأمير برارك بن غرير، وذلك في عام ١٦٦٩م، وهو

أمير قبيلة بني خالد، والذي توفي سنة ١٦٨٢م^(٥). وقد اتخذ كمستودع للزاد،

والذخيرة^(٦).

ولقد إتفق المؤرخون، والكتاب المتخصصين بدراسة بلدان الخليج والجزيرة

العربية بأن قبيلة العتوب التي قدمت من الجزيرة العربية في نهاية القرن السابع عشر هي

^(١) د. حسن سليمان محمود، " الكويت ماضيها وحاضرها " ، بغداد : الطبعة الأولى، ١٩٦٢، ص ١٠ .

^(٢) حسين خلف الشیخ خزعلي، " تاريخ الكويت السياسي " ، بيروت : الجزء الأول، الطبعة الأولى، ١٩٦٢، ص ١٨ .

^(٣) خالد عبد المنعم العاني، " الكويت والصراع العثماني - البريطاني ١٨٦٩ - ١٩١٥ " ، بيروت : الطبعة الثانية، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٨ .

^(٤) يعقوب يوسف الغنيم، " الكويت عبر القرون " ، الكويت: مكتبة الأمل، ٢٠٠١، ص ١٢ .

^(٥) حسين خلف الشیخ خزعلي، " تاريخ الكويت السياسي " ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤ - ٣٦ .

^(٦) عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت " ، الطبعة الأولى، ١٩٧١، ص ١٩ .

التي أسست الكويت الحديثة^(٧). باعتبارها أول مكون بشري استقر على هذه البقعة^(٨)، وقبيلة العتوب تعود في أصولها ونسبها إلى قبيلة عنزة المعروفة التي موطنها الرئيسي شمال الجزيرة العربية^(٩). وهذه القبيلة تتكون من ثلاثة فروع رئيسية هي "آل الصباح، آل خليفة، الجلاهمة" ، وسبب هجرة هذه القبيلة من الجزيرة العربية "موطنها الأصلي" ، كان بسبب القحط الذي أصاب منازلهم الأصلية، والتي حدثت على أثرها هجرة قبيلة عنزة الكبرى في آخر القرن السادس عشر^(١٠).

وهناك من يرجع أسباب هذه الهجرة للنزاع الذي حدث بين العتوب ، وأبناء عمومتهم "الجميلات" من عنزة، إذ التجأ الجميلات إلى قبيلة الدواسر، ونجحوا في إخراج قبيلة العتوب من نجد^(١١). وأيًّا كان السبب ، فإن هجرة قبيلة عنزة الكبرى كانت في نهاية القرن السادس عشر، فاتجهت قبيلة (الرَّوْلَة) إلى الشام، بينما اتجهت قبيلة العتوب شرقًا نحو الخليج^(١٢). واستقرت في بادئ الأمر في منطقة الاحساء ، ثم بعد ذلك ارحلت إلى قطر مستجيبة بأمرائها "آل مسلم" ، فإذا نت لهم بالإقامة فيها، إذ سكنوا لما يقارب خمسين عاماً تعلموا فيها ركوب البحر، والبحث عن اللؤلؤ^(١٣). ثم بعد ذلك ارحلت هذه القبيلة عن قطر بعد أن طلب حكامها "آل مسلم" منهم المغادرة بسبب حادثة قتل أحد أفراد قبيلة العتوب لرجل من أهل قطر استهزء به^(١٤). على أثرها تفرقت القبيلة في مناطق متفرقة كرأس تنورة، وفارس، وجزيرة قيس، وبني ديلم، إذ

⁽⁷⁾ يوسف بن عيسى القناعي، "صفحات من تاريخ الكويت"، الكويت، ط٣، ١٩٦٠، ص٨-١٠.

^(٨) د. عبد الله الهاجري، ومحمد نايف العنزي، "مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر"، الكويت: مركز القرين للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٤ - ٢٨.

^(٩) المصدا، نفسه، ص: ٢٥

(١٠) المصطلح نفسه، ص: ٣٢

⁽¹¹⁾ عبد العزيز الشيد، "تاريخ الكويت"، المصدر السابق، ص: ٣١ - ٣٢.

^(١٢) هـ. رـ. بـ دـيـكـسـونـ، الـكـوـيـتـ وـجـارـاتـهــ، بـيـرـوـتـ: صـحـارـىـ لـلـطـبـاعـةـ وـالـشـرـ، الـجـزـءـ الـأـوـلـ، طـ ٢ـ، ١٩٩٠ـ، صـ ٨ـ.

^(١٣) حسن خلف الشيخ خنعا، "تاريخ الكويت السياسي"، مصدر، ساقية، ص: ١٤.

^(٤) جمال زكريا قاسم، "تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر"، القاهرة: دار الفكر العربي، المجلد الأول، ١٩٩٧، ص ٣٣٠.

تشكلت في منطقة الخليج ثلاث قوى هي العتوب، والخليفات، والهولة^(١٥). حدثت على إثرها نزاعات مسلحة بين العتوب والخليفات من جهة، والهولة من جهة أخرى حول البحرين، اضطرت القبيلتان "العتوب، والخليفات"، إلى الخروج من البحرين، وطلب الاتجاه بالوالى العثمانى فى البصرة^(١٦). لكن الوالى العثمانى فى البصرة توجس منهم خيفة فأمرهم بالابتعاد عن البصرة فارتحلوا إلى عدة مناطق كعبادان، أما آل الصباح، وآل خليفة، والجلاهمة، فاستقرروا في بندر أم قصر^(١٧). ثم اتجهوا إلى الصبية، ثم تركوا الصبية نتيجة غزو قبيلة "الظفير" لهم، واتجهوا إلى الكويت، فطلبوا من حكامها "بني خالد" أمراء الاحسأ السماح لهم بالاستقرار في هذه المنطقة فأذنوا لهم^(١٨).

بعد استقرار قبيلة العتوب في الكويت إذ لاقت ترحيباً من سكان المنطقة الأصليين "بني خالد" ، التي منحتهم الحماية والأمان، اختارت هذه القبيلة زعيمًا لإدارة شؤونها وحكمها وهو الشيخ صباح الأول^(١٩)، وبعد وفاة الشيخ صباح الأول عام ١٧٦٢م، انفصل فرع آل خليفة، وآل جلاهمة عن قبيلة العتوب عام ١٧٦٧م، وعبرت القبيلتان الى البحرين وقطر واستقرتا هناك، بينما بقي آل الصباح في الكويت يتوارثون الحكم والإمارة حتى الوقت الحاضر^(٢٠). أما قبيلة بني خالد التي كانت تسكن منطقة الكويت قبل مجيء العتوب، فقد كانت تسيطر على الساحل الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، إلا أن هذه القبيلة إنحصر نفوذها وسلطتها نتيجة منازعاتها الداخلية، وكذلك صراعها مع الوهابيين من جهة، والصراع المستمر بين

^(١٥) هـ. ر. ب ديكسون، "الكويت وجراتها" ، مصدر سابق، ص: ٩.

^(١٦) محمد العيدروسي، "تاريخ الكويت الحديث والمعاصر" ، الكويت: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص ١٠ - ١٢.

^(١٧) حسين خلف الشيخ خزعلي، "تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ٢٠.

^(١٨) المصدر نفسه، ص: ٢٤ - ٢٥.

^(١٩) عبد الله ناصر الصانع، "أضواء على تاريخ الكويت" ، الكويت: دائرة المطبوعات والنشر، ط١، ١٩٥٦، ص ١٠٦.

^(٢٠) راشد الفرحان، "مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية" ، القاهرة، ط١، ١٩٦٠، ص ٦٢.

القوتين الرئيسيتين القواسم في ساحل عمان، وسلطان مسقط في الطرف الجنوبي من الخليج العربي من جهة أخرى^(٢١).

سعى العتوب الذين استوطنوا الكويت على العمل لتأمين وجودهم وتشييـت مواقعهم وحكمـهم في المنطقة، وإتفقت هذه القبائل الثلاث "آل الصباح، آل خليفة، الجلاهمة" ، بعد وصولـهم الكويت عام ١٧١٦م، على إرسـال مبعوثـاً لهم إلى الوالي العثماني في البصرة يشرح للسلطة العثمانية بأنـهم نزـحوا من نجد طـلبـاً للرزـق فقط^(٢٢). وقد نجـحت هذه القـبيلـة في مـسـعاـها بـواسـطـة الشـيخـ صباحـ الأولـ الذي منـحـهـ الـباـشاـ العـشـمـانـيـ "ـوالـيـ بـغـدـادـ" ، لـقبـ قـائـمـ مقـامـ عام ١٧١٨م، وهـكـذا بـرـزـتـ أـسـرـةـ آلـ الصـيـاحـ منـ بينـ تحـالـفـ العـتـوبـ^(٢٣).

اعتـبرـتـ الكويتـ منـ النـاحـيـةـ السـيـاسـيـةـ كـغـيرـهاـ منـ منـاطـقـ شـبـهـ الجـزـيرـةـ العـرـبـيـةـ كـجزـءـ منـ مـمـتـلـكـاتـ الدـولـةـ العـشـمـانـيـةـ .ـ وـتـارـيخـياـ كانـ لـلـكـوـتـ عـدـةـ مـسـمـيـاتـ أـهـمـهاـ الصـيـاهـ،ـ الـجـهـراءـ،ـ كـاظـمـةـ،ـ الـقـرـينـ،ـ وـلـكـنـ بـقـيـ اسمـ الـكـوـتـ،ـ وـالـقـرـينـ مـرـتـبـطـينـ بـعـضـهـماـ فـيـ مـعـظـمـ كـتـابـاتـ الـرـحـالـيـنـ وـالـمـؤـرـخـيـنـ الـعـرـبـ وـالـأـجـانـبـ حـتـىـ النـصـفـ الـأـوـلـ مـنـ الـقـرنـ التـاسـعـ عـشـرـ^(٢٤).ـ وـقـدـ كـانـتـ قـيـلـةـ العـتـوبـ تـرـفـعـ الـعـلـمـ العـشـمـانـيـ بـحـكـمـ تـبـعـيـتهاـ لـلـدـولـةـ العـشـمـانـيـةـ،ـ وـاستـمـرـتـ عـلـاقـةـ التـبـعـيـةـ هـذـهـ حـتـىـ سـنـةـ ١٨٩٦ـمـ،ـ وـذـلـكـ عـنـدـمـاـ تـولـىـ الـحـكـمـ الشـيـخـ مـبارـكـ الصـيـاحـ "ـالـحـاـكـمـ السـابـعـ لـلـكـوـتـ ١٨٩٦ـمـ - ١٩١٥ـمـ"ـ،ـ بـعـدـ أـنـ قـامـ بـقـتـلـ أـخـوـيـهـ مـحمدـ وـجـراـحـ اللـذـانـ كـانـاـ يـتوـلـانـ إـدـارـةـ شـؤـونـ الـحـكـمـ^(٢٥).

^(٢١) د. إبراهيم عبدة، "دولة الكويت الحديثة"، الكويت، ط١، ١٩٦٢، ص٢٦.

^(٢٢) أحمد مصطفى أبو حاكمة، "تاريخ شرق الجزيرة العربية: نشأة وتطور الكويت والبحرين" ، بيروت، ١٩٦٣، ص٩٦.

^(٢٣) عبد العزيز الرشيد، "تاريخ الكويت" ، بيروت: الطبعة الأولى، ١٩٧١م، ص١٣٠ - ١٣٢.

^(٢٤) عبد الرزاق البصیر، "الخليج العربي والحضارة المعاصرة" ، الكويت، ط٢، ١٩٨٦م، ص٣٨ - ٤٦.

^(٢٥) عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص١٣٢.

واجه الشيخ مبارك الصباح^(٢٥) تحديات خطيرة أبرزها الضغوط من قبل الدولة العثمانية لضم الكويت لها رسمياً، وأيضاً الخوف من إنقاذ أبناء أخيه محمد وجراح، وخطر عدوه الأكبر الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم خال أخيه محمد وجراح، فسارع إلى الاتصال ببريطانيا وطلب حمايتها التي وافقت على هذا الطلب بدون تردد، وهكذا تم توقيع اتفاقية الحماية الأمنية البريطانية للكويت بتاريخ ٢٣ يناير كانون الثاني ١٨٩٩م^(٢٦).

وهذه الاتفاقية تنص على: "عدم قبول أي وكيل أو ممثل لأي دولة أو حكومة في الكويت من دون موافقة الحكومة البريطانية مسبقاً، وبعد التنازل عن بيع أو إيجار أو رهن أي جزء من أرض الكويت، أو إعطائه لغرض إشغاله، أو لأي غرض آخر إلى حكومة، أو رعايا أي دولة من دونأخذ الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، مقابل التعهد بالحماية لها^(٢٧)". وبدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا في الخامس من تشرين الثاني عام ١٩١٤م، أرسلت الحكومة البريطانية رسالة إلى الشيخ مبارك الصباح "حاكم الكويت آنذاك"، تدعوه فيها إلى الوقوف إلى جانب بريطانيا ومساعدتها في احتلال البصرة، وأم قصر، وصفوان، وبوبيان، مقابل وعد بريطاني بالاعتراف بمشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية^(٢٨).

^(٢٥) ولد الشيخ مبارك الصباح عام ١٨٤٤م، ويُسمى مبارك الكبير، وهو ابن الحاكم الثالث الشيخ صباح بن جابر، وقد تسبب الشيخ مبارك الصباح بمقتل أخيه محمد وجراح في السابع عشر من مايو ١٨٩٦م، لأنهما تعمداً أبعاده عن السلطة والحكم، وتقربيهما لخالهما الشيخ يوسف بن عبد الله آل إبراهيم، وبعد أن قتلهما أصبح أميراً على الكويت عام ١٨٩٦م، وبقي حاكماً على الكويت حتى وفاته بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٥م، وتم في عهده التوقيع على اتفاقية الحماية البريطانية لإمارة الكويت في الثالث والعشرين من يناير / كانون الثاني ١٨٩٩م. للمزيد، انظر: خالد عبد المنعم العاني، "الكويت والصراع العثماني - البريطاني ١٨٩٦-١٩١٥"، مصدر سابق، ص: ٤٩.

^(٢٦) حسين خلف الشيخ خزعل، "تاريخ الكويت السياسي"، مصدر سابق، ص: ٥٦-٧١.

^(٢٧) خالد عبد المنعم العاني، "الكويت والصراع العثماني - البريطاني ١٨٩٦-١٩١٥م"، مصدر سابق، ص:

.٥٠

^(٢٨) خالد سالم، "الكويت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر"، الكويت: دار العروبة، م٢٠٠٠، ص ٣٩.

ثم استمرت العلاقات الوثيقة بين بريطانيا والكويت في تطور مستمر، حتى تم في ١٩ يونيو ١٩٦١م، إعلان الكويت دولة مستقلة ذات سيادة، وتم قبولها عضواً في جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٦١م، وفي عضوية الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ مايو ١٩٦٣م^(٢٩).

ثانياً: المشاركة السياسية قبل الاستقلال، وكتابة الدستور

١- المشاركة السياسية قبل الاستقلال:-

بعد وفاة الشيخ مبارك الصباح عام ١٩١٥م، قرر وجهاء وأعيان الكويت أن يكون لهم دور في اختيار الحاكم حتى لا تدب الخلافات والمنازعات بين أبناء الشيخ مبارك الصباح، كذلك الرغبة في المشاركة في صنع وإتخاذ القرار السياسي على المستوى الوطني، وقد جرت عدة محاولات فيما يتعلق بهذه المشاركة، تقاد تكون أبرزها:

١ - المجلس الاستشاري عام ١٩٢١م:

تأسس هذا المجلس بعد وفاة الشيخ سالم المبارك الصباح "١٩١٧-١٩٢٢"، وتتألف من ١٢ عضواً معينين، مثلوا أعيان ووجهاء الكويت، وكان غالبيتهم من التجار، وتم اختيار محمد عبد الله الصقر رئيساً للمجلس، ويوسف بن عيسى القناعي نائباً للرئيس، ولم يكن هذا المجلس متمنعاً بصلاحيات تشريعية حقيقة، وإنما كانت سلطاته استشارية فقط، وتم حل هذا المجلس تلقائياً وبشكل غير رسمي بعد شهرين من تشكيله، بعد أن دبت الخلافات بين أعضائه، وذلك بأمر من الشيخ أحمد الجابر الصباح "الحاكم"، وذلك في يونيو ١٩٢١م^(٣٠). وأعتبر هذا المجلس أول مجلس تشريعي بتاريخ الكويت "مجلس الشورى"، وما يُعيّب هذا المجلس أن أعضاءه جاءوا عن طريق التعيين ولم يكونوا منتخبين^(٣١).

^(٢٩) د. محمود علي الداود، "الخليج العربي والعمل العربي المشترك" ، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٨٠ ص ١٣٣-١٣٥.

^(٣٠) عبد العزيز الرشيد، "تاريخ الكويت" ، مصدر سابق، ص: ٨٤-٨٧.

^(٣١) حسين خلف الشيخ خرغل، "تاريخ الكويت السياسي" ، مصدر سابق، ص: ٧١.

٢- المجلس التشريعي الكويتي الأول ١٩٣٨:

ويعتبر أول مجلس تشريعي في الكويت، وتم تشكيله بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٨٣م. وكذلك يعتبر أول مجلس نياي منتخب، وإن كان هذا الانتخاب محصوراً في فئة قليلة من الأفراد وهم التجار^(٣٢). وكان عدد المرشحين للمجلس ٢٠ شخص، والناخبوون ٣٢٠ شخص، وجرت عملية الانتخاب في ديوانية الصقر، وتم انتخاب ١٤ عضواً، اختير الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس^(٣٣). ومن أبرز إنجازات هذا المجلس سن قانون عام يعتبر بمثابة دستور يتولى تنظيم وإدارة شؤون البلاد في مجالات متعددة كالقضاء، والصحة، والمعارف، وتكوين شرطة نظامية، وألغاء الضرائب عن الصادرات^(٣٤). ثم بعد ذلك أخذ المجلس يتدخل في صلاحيات الحاكم، فحدثت مشكلة أدت إلى صدام مسلح بين أتباع الحاكم، واتباع المجلس، بسبب قيام أحد أفراد الشرطة بطلب معلومات إحصائية عن أفراد عائلة أحد التجار، فصدر قرار بحل المجلس من قبل الأمير الشيخ أحمد الجابر الصباح بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٣٨م، وتم الإعلان عن انتخاب مجلس أمم جديد في ٢٧ ديسمبر من نفس العام، وسميت هذه السنة بـ(سنة المجلس)^(٣٥).

٣- المجلس التشريعي الثاني ١٩٣٨:

بعد حل المجلس التشريعي الأول، تمت الدعوة لانتخاب مجلس تشريعي جديد، وتمت عملية الانتخاب في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٨م، وجرت عملية الانتخاب بالمدرسة المباركية^(٣٦) وبلغ عدد المشاركين بالتصويت ٤٠٠ ناخب، وتم اختيار ٢٠ عضواً

^(٣٢) فيصل أحمد الحيدر، "رواد الديمقراطية في الكويت: مبادئ وممارسات"، الكويت: ط ٣، ١٩٩٥، ص ١٠٦.

^(٣٣) ماضي الخميس، "١٩٣٨ : شارة الديمقراطية في الكويت" ، الكويت: دار الزين، ٢٠٠٩، ص ٤٣ - ٤٤.

^(٣٤) المصدر نفسه، ص: ٥١.

^(٣٥) فيصل أحمد الحيدر، "رواد الديمقراطية في الكويت: مبادئ وممارسات" ، مصدر سابق، ص: ٨٦ - ٨٩.

^(٣٦) المدرسة المباركية : سُميّت بهذا الاسم نسبة إلى الشيخ مبارك الصباح. وهي مدرسة للطلبة تم افتتاحها بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩١١ . وتعتبر أول مدرسة نظامية بتاريخ الكويت، وأول مدير لها كان الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، واستمر التدريس فيها حتى عام ١٩٨٥م، إذ استخدم مبني المدرسة لإنشاء المكتبة المركزية =

للمجلس جميعهم من التجار^(٣٦). وقد اعترض البريطانيون على هذا المجلس كونه ي يريد أن يتدخل في الأمور المالية للكويت بعد أن تم اكتشاف النفط، وعلى إثرها أصدر الأمير الشيخ أحمد الجابر الصباح أمراً بحل المجلس نتج عنه اعتصام أعضاء المجلس بمخازن السلاح، فتشتبه صراع مسلح بتاريخ ١٠/٣/١٩٣٩م، نتج عنه القاء القبض على أعضاء المجلس المعترضين، وتم إعدام بعضهم، والبعض الآخر هرب إلى العراق، ثم صدر عفو أميري عن المسجونين، والهاربين^(٣٧).

٤- المجلس التشريعي الثاني م: ١٩٣٩

بعد أربعة أيام من حل المجلس، حضر أكثر من ١٠٠ مواطن نتيجة دعوة أميرية للتداول حول إجراء انتخابات لمجلس تشريعي جديد حضره أهل الرأي، ولم يكن بين الحضور أعضاء المجلس التشريعي السابق، وفي ٢ يناير ١٩٣٩م، اجتمع أعضاء المجلس لاستعراض مسودة الدستور من أجل إقرارها، وبعد المصادقة عليها من قبل البرلمان تم إرسالها للأمير للتصديق عليها لكن الأمير رفضها وقدم بدلاً عنها دستوراً آخر، حدث بعدها خلاف في وجهات النظر، أصدر على إثرها الأمير أمراً بحل المجلس الذي لم يبدأ بعد وذلك بتاريخ ١٧ مارس ١٩٣٩^(٣٨). بعد حل هذا المجلس سادت الكويت أجواء اتسمت بالعنف، والقوة، والمنع استمرت حتى تولى الشيخ عبد السالم الصباح حكم البلاد عام ١٩٥٠م، شهدت الكويت بعدها مرحلة جديدة بإشراك المواطنين بإدارة شؤون بلادهم، حتى إعلان استقلال الكويت عن معاهدة الحماية البريطانية بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩^(٣٩).

=في الكويت، للمزيد أنظر: تاريخ التعليم في دولة الكويت: دراسة توثيقية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، المجلد الثاني، ط١، ٢٠٠٢.

^(٣٦) حسين خلف الشيخ خزعل، "تاريخ الكويت السياسي"، مصدر سابق، ص: ١٠٨.

^(٣٧) ماضي الخميس، ١٩٣٨: شارة الديمقراطية في الكويت ، مصدر سابق، ص: ٧٦.

^(٣٨) ماضي الخميس، ١٩٣٨: شارة الديمقراطية في الكويت ، مصدر سابق، ص: ٨١.

^(٣٩) عبد العزيز الرشيد، " تاريخ الكويت" ، المصدر السابق، ص: ٩٨.

- كتابة الدستور:-

بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٦١ م، أصدر أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح المرسوم الأميري رقم ١٢ المتعلق بإجراء انتخابات عامة في البلاد من أجل إنشاء مجلس تأسيسي يكون هدفه وضع دستور للبلاد^(٤٠). وبعد إجراء الانتخابات العامة لأعضاء المجلس التأسيسي في الثلاثين من ديسمبر ١٩٦١ م، تم اختيار ٢٠ شخصاً لعضوية المجلس ، إلى جانب الأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء، وفي ٦ يناير ١٩٦٢ م صدر القانون "رقم واحد" الذي تضمن النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال من ١٧ يناير ١٩٦٢ م حتى تاريخ العمل بالدستور الجديد^(٤١). وقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على أن " يقوم المجلس التأسيسي بإعداد دستور يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها، ويجب أن ينتهي المجلس من هذه المهمة خلال سنة من أول يوم انعقاد له ، ويعرض الدستور على الأمير للتصديق عليه وإصداره"^(٤٢) . وبتاريخ ٢٠ يناير ١٩٦٢ م انعقدت أول جلسة للمجلس التأسيسي^(٤٣) ، وتم انتخاب لجنة إعداد الدستور ، وتم الاستعانة بخبراء قانونيين ، ودستوريين عرب وأجانب ، وبعد الانتهاء من وضع مسودة الدستور، ومذكورة التفسيرية، تم رفعه للأمير الذي صادق عليه دون إدخال أي تعديلات على نصوصه ، وذلك بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٦٢ م، وقد بدأ العمل بالدستور في أول اجتماع لمجلس الأمة في ٢٩ يناير ١٩٦٣ م^(٤٤).

^(٤٠) د. عبد الفتاح حسن، " مبادئ النظام الدستوري في الكويت" ، الكويت: دار النهضة العربية، ١٩٦٨، ص ١٣٨ - ١٤٠ .

^(٤١) د. عثمان عبد الملك، " النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت" الكويت، الطبعه الاولى ، ١٩٧٨، ص ٢٠٤ - ٢١٠ .

^(٤٢) د. يحيى الجمل، " النظام الدستوري في الكويت" ، الكويت : مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٠ - ١٩٧١، ص ٢٨٨ .

^(٤٣) د. مصطفى محمود عفيفي، "النظريّة العامّة لِلقانُون الدُّسْتُوريِّ الكُويْتيِّ" ، الكويت:الطبعه الأولى، ١٩٨١، ص ١٢١ .

ثالثاً:- المشاركة السياسية بعد الاستقلال ، وبداية الأزمات الدستورية
 مرت الكويت بعد مرحلة الاستقلال، والعمل بالدستور ، وانعقاد أول مجلس للأمة ، بأزمات وخلافات سياسية، واجتماعية، ودستورية، وصدامات بين الحكومة والمجلس أدت إلى تعطيل المجلس أكثر من مرة، وحله من قبل الحاكم (الأمير)، ولعل أبرز تلك الأزمات:-

١ - الأزمة الدستورية الأولى ١٩٦٥-٦٤ ، وسبب هذه الأزمة هو عدم تمكين

الحكومة التي تشكلت في ٦ ديسمبر ١٩٦٤ ، من تأدية يمين القسم الدستوري أمام مجلس الأمة، بسبب تعارضه مع نصوص الدستور الذي يمنع الجمع بين الوزارة، وتولي أي وظيفة عامّة، أو مزاولة أي عمل تجاري وفق المادة ١٣١ من الدستور، وعلى أثر ذلك قدمت الوزارة استقالتها^(٤٤) .

٢ - الأزمة الدستورية الثانية ١٩٦٧/١٢٥ ، وسميت هذه السنة "سنة التزوير"

، وذلك بسبب قيام الحكومة بتزوير الانتخابات ودعم المرشحين المؤيدین للحكومة، وعرقلة وصول المعارضة للمجلس فطعنـتـ المـعارضـةـ المـتمـثـلـةـ بالقومـيـنـ العـرـبـ،ـ وـالتـجـارـ بـنـزـاهـةـ الـاـنـتـخـابـاتـ وـلـكـنـ الـمـجـلـسـ اـسـتـمـرـ بـعـمـلـهـ الـضـعـيفـ حـتـىـ عـامـ ١٩٧٠ـ مـ^(٤٥) .

٣ - الأزمة الدستورية الثالثة ١٩٧٦/٨/٢٩ ، ومنها طالب مجلس الأزمة

الحكومة بتقديم برنامجها الوزاري، وعلى أثر ذلك صدر أمر أميري بحل المجلس، وهو حل "غير دستوري" ، وتم تعليق بعض المواد الدستورية، كما تم إغلاق العديد من الصحف، والجمعيات ذات النفع العام^(٤٦) .

٤ - الأزمة الدستورية الرابعة ١٩٨٦/٧/٣ ، إذ قدمت الجماعات الإسلامية

طلبـاـ لـتـغـيـيرـ المـادـةـ الثـانـيـةـ مـنـ الـدـسـتـورـ لـتـصـبـحـ الشـرـيـعـةـ الإـسـلـامـيـةـ المـصـدـرـ الرـئـيـسيـ لـلـتـشـرـيعـ بـخـالـفـ ماـ هـوـ مـوـجـودـ كـوـنـ الشـرـيـعـةـ الإـسـلـامـيـةـ مـصـدـرـ رـئـيـسيـ

^(٤٤) د. عبد الرضا علي أسرى، "النظام السياسي في الكويت: مبادئ ومارسات" ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ط٤ ، ص ١٢٠ .

^(٤٥) د. فيصل احمد الحيدر، "رواد الديمقراطية في الكويت" ، مصدر سابق، ص ١١٢ .

^(٤٦) نفس المصدر السابق، ص ١٤ .

للتشرع، وكان ذلك في مجلس ١٩٨١، تم طرح مسألة المال العام، واستجواب الوزراء بسبب تورطهم في أزمة سوق المناخ، على أثرها أصدر الأمير مرسوم بحل المجلس بتاريخ ٣/٧/١٩٨٦ . وهو حل غير دستوري، وتم تعطيل المجلس لمدة ٤ سنوات كاملة حتى عام ١٩٩٠^(٤٧).

- ٥ - أزمة المجلس الوطني / ١٩٩٠/٦/١٠ ، وفيها جرت انتخابات نيابية جديدة في وسط أجواء سياسية، واجتماعية متازمة، إذ اقررت الحكومة حل وسط يقضي بانتخاب ٥٠ عضواً للمجلس وتعيين ٢٥ عضواً آخر، وتم رفض هذا المقترن من قبل الشعب، ولم يدم هذا المجلس سوى شهر واحد بسبب الاحتلال العراقي للكويت عام ١٩٩٠^(٤٨).

- ٦ - أزمة الاستجوابات ١٩٩٧ - ١٩٩٩ م ، تم حل المجلس دستورياً بسبب طلبات الاستجواب المتلاحقة ، والتي كان أهمها استغلال الأرضي الفضاء، واستغلال أملاك الدولة وكذلك استجواب وزير الإعلام الشيخ سعود الناصر الصباح ، وفي ١٦ يونيو ١٩٩٨ ، تم تقديم طلب استجواب الشيخ محمد فالد الصباح وزير الداخلية بسبب ضعف الإشراف ، وانتهاء حقوق الإنسان^(٤٩).

- ٧ - أزمة مجلس الأمة ٢٠٠٦ م، إذ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح في ٢١ مايو ٢٠٠٦ م مرسوماً أميرياً بحل البرلمان ، وعلل الأمير أسباب الحل بـ تشتت البرلمان والانقسام داخل أعضاء البرلمان، وتقاذف الاتهامات بينهم، الأمر الذي سيؤدي إلى إثارة الفتنة بين مكونات المجتمع، والإضرار بالمصادر العليا للبلاد^(٥٠). كما جاء قرار الحل أثر تصاعد أزمة الدوائر الانتخابية والنزاع بين المعارضة من جهة ، وبين الحكومة ونواب

^(٤٧) جريدة القبس الكويتية، "أزمة سوق المناخ بين الأمس واليوم" ، العدد ١٢٤٨٣ ، بتاريخ ٣/٢/٢٠٠٨ .

^(٤٨) د. فلاح عبد الله المديريس "الحركة الدستورية في الكويت: نشأتها وتطورها ١٩٣٩ - ١٩٩٢" ، الكويت مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٥٨ ، ١٩٩٨ ، ص ٦٧ .

^(٤٩) جريدة الوطن الكويتية، العدد ١١٨٤ ، بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٠٦ .

^(٥٠) جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٣٨٦ ، بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٩ م .

موالين لها من جهة أخرى، الأمر الذي دفع ثلث نواب معارضين بتقديم طلب استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الصباح، وكذلك إعادة الدوائر الانتخابية إلى خمسة دوائر فقط^(٥١).

-٨ أزمة مجلس الأمة ٢٠٠٨، بعد حل مجلس الأمة عام ٢٠٠٦، تمت الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية جديدة ، بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٨ ، وفي هذه الانتخابات تم تقليص عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ دائرة إلى خمسة دوائر، وتم حل المجلس مجلس ٢٠٠٨ من قبل أمير الكويت صباح الأحمد بسبب استقالة الحكومة بعد استجواب رئيسها لعدة مرات حول انتهاك الدستور، واحتلاس الأموال العامة، وهذا الحل هو السادس في تاريخ المجلس^(٥٢) .

-٩ مجلس الأمة ١٩/٢٠٠٩ مارس ٢٠٠٩ ، تم حل هذا المجلس من قبل أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٩ مارس ٢٠٠٩ ، بسبب تقديم بعض النواب بطلبات استجواب رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح، ووزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح، ووزير الإعلام الشيخ احمد عبد الله الأحمد الصباح^(٥٣) .

-١٠ أزمة مجلس الأمة ١٥ فبراير ٢٠١٢ ، جاء مجلس الأمة الكويتي بعد إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الأمة الخمسين، والتي أجريت في ٢ فبراير ٢٠١٢ ، وقد عقدت الجلسة الافتتاحية في ١٥ فبراير ٢٠١٢ ، وفي ٢٠ يونيو ٢٠١٢ حكمت المحكمة الدستورية ببطلان حل مجلس الأمة الكويتي لعام ٢٠٠٩ ، وتمت الدعوة لإجراء انتخابات مجلس الأمة لعام ٢٠١٢ ، واستندت المحكمة الدستورية في قرارها هذا على أن طلب حل مجلس الأمة لعام ٢٠٠٩ ، جاء من وزارة زالت عنها الصفة بقبول استقالتها

^(٥١) نفس المصدر السابق.

^(٥٢) جريدة القبس الكويتية، ١٣٥١١، بتاريخ ٩/١/٢٠١١ .

^(٥٣) جريدة الوسط البحرينية، العدد ٢٣٨٦ ، بتاريخ ٩ مارس ٢٠٠٩ م .

بالكامل، كما قام رئيس الوزراء الجديد بالاجتماع بوزراء زالت منهم الصفة الدستورية بسبب قبول استقالة الحكومة السابقة ، ويعتبر حكم المحكمة الدستورية هذا باعادة المجلس المنحل لعام ٢٠٠٩ هو الأول من نوعه في الحياة البرلمانية الكويتية^(٥٤) . وفي ٣ أكتوبر ٢٠١٢ ، رفع مجلس الوزراء مشروع مرسوم بحل مجلس الأمة لتعذر إقامة جلسات مجلس الأمة، وفي ٦ أكتوبر ٢٠١٢ صدر مرسوم أميري بحل مجلس الأمة للمرة الثانية، وبذلك يكون أول مجلس يتم حله مرتين .

١١ - مجلس الأمة ١ ديسمبر/كانون الثاني ٢٠١٢ ، وجاءت هذه الانتخابات بعد أزمات سياسية، أهمها مقاطعة القوى السياسية والقبائل، كالحركة الدستورية الإسلامية "حدس" والسلفيون، وكتلة العمل الشعبي والتيار الليبرالي، والقبائل الكبرى، كالعوازم، والمطير، بالإضافة لكتلة الأغلبية. وقد فاز النواب الشيعة الذين يمثلون أكثر من ثلث السكان بـ ١٧ مقعداً من أصل ٥٠ في مجلس الأمة، علماً إنهم كانوا ممثلين بسبعة نواب فقط ، أما الإسلاميين السنة الذين قاطعوا الانتخابات فقد فازوا بأربعة مقاعد مقابل ٢٣ في المجلس السابق، وقد حصلت المرأة على ثلاثة مقاعد . وقد بلغت نسبة المشاركة من الاقراع ٣٩.٧%.

١٢ - مجلس الأمة ٢٠١٣ - وهي الانتخابات البرلمانية السابعة عشر، وقد جرت بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٣ ، وكانت المحكمة الدستورية قد حلّت مجلس الأمة الكويتي الرابع عشر ٢٠١٢ بتاريخ ١٦-٦-٢٠١٣ ، وحكمت ببطلانه، وكذلك ابقت على نظام التصويت الذي اصدره الأمير^(٥٥) . وقد كانت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات ٥١

^(٥٤) جريدة القبس الكويتية، العدد ١٤٠٣، ٢١ يونيو ٢٠١٢ .

^(٥٥) نتائج انتخابات مجلس الأمة الكويتي، الشبكة الوطنية الكويتية، ٣ فبراير ٢٠١٢ .

www.nationalkuwait.com

^(٥٦) وهو نظام الصوت الواحد ، إذ يمنح الناخب صوته لمترشح واحد فقط بدلاً من اربعة مرشحين، خلافاً لما كان معمولاً به في الانتخابات البرلمانية السابقة، وهذا النظام محصن من قبل المحكمة الدستورية.أنظر: المحكمة الدستورية الكويتية تبطل الانتخابات الأخيرة وتؤيد مرسوم الصوت الواحد، موقع الحرة الإلكتروني، بتاريخ

بالمائة من نسبة اعداد الناخبيين، فيما دعت المعارضة الى مقاطعة هذه الإنتخابات لبطلانها دستورياً^{٥٦}.

المبحث الثاني:- مستقبل الديمقراطية في الكويت

أولاًـ شكل النظام السياسي والدستوري

ثانياًـ الثقافة السياسية، والتنافس السياسي .

ثالثاًـ استقراء مستقبل التجربة الديمقراطية.

أولاًـ شكل النظام السياسي والدستوري

تظهر الحاجة إلى وضع الدستور حينما تنشأ الدولة ، أو عندما تحدث ثورة في البلاد ، تتطلب عندها الحاجة إلى كتابة دستور جديد . فللدساتير أهمية كبيرة في البلاد كونها تمثل القانون الأعلى، وهي التي تنظم شؤون الحكم والمجتمع ، وعلى الجميع احترامها، وعدم الخروج على نصوصها، وأحكامها، بدءاً من الحاكم حتى المحكوم . إذن فممارسة السلطة من قبل الحاكم يجب أن تتم وفق قواعد معينة مكتوبة أو عرفية ، وهذه القواعد التي تمارس السلطة وفقاً لها هي ما اصطلح على تسميتها بالدستور^(٥٧) . وهذا يعني أن الحكم لا يستطيعون المساس بنصوص الدستور والخروج عليها، وتعديلها أو تغييرها، فالدساتير تتمتع بالعلوية على الحكم، وقوانينه^(٥٨) . كما إنه في نفس الوقت لا يمكن تصور وجود قاعدة قانونية تسمى على الدستور^(٥٩) . وبشكل عام فالدستور هو "مجموعة من التدابير المكتوبة أو العرفية التي تحدد هوية الدولة، وتضبط تنظيم السلطات العامة وعلاقتها، وتحدد حقوق المواطنين

^{٥٦} الإنتخابات الكويتية: بين تواصل المسيرة الديمقراطية والإستقرار السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، ١٢، ٢٠١٢، www.studies.algazeera.net.

^{٥٧} د. منذر الشاوي، "القانون الدستوري: نظرية الدستور" ، بغداد: منشورات مركز البحوث القانونية، ١٩٨١، ص ١١.

^{٥٨} نفس المصدر السابق، ص ١٢ .

^{٥٩} د. ثروت البدوي، "النظم السياسية والدستورية" ، القاهرة: دار الهبة العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٦ ، ص ٢٢ .

وواجباتهم^(٦٠). وهناك أسلوبان لنشأة الدساتير، الأول هو الأسلوب الملكي، ويتمثل بأسلوب "المنحة والتعاقد"، وأسلوب المنحة يعني إن الحكم ويوجي من إرادته يمنح الشعب دستوراً يقييد من سلطاته المطلقة، أما أسلوب التعاقد فيعني صدور الدستور نتيجة اتفاق إرادة الشعب عن طريق هيئة تمثله وتعمل باسمه مع إرادة الملك^(٦١). أما الأسلوب الثاني من أساليب نشأة الدساتير هو الأسلوب الديمقراطي، ويتمثل بأسلوب "الجمعية التأسيسية، والاستفتاء الشعبي"، فأسلوب الجمعية التأسيسية يعني وضع دستور من قبل جمعية تأسيسية منتخبة من قبل الشعب تتولى وضع الدستور، أما أسلوب الاستفتاء الشعبي، فيتطلب موافقة الشعب بالأغلبية على مسودة الدستور أيًّا كانت الجهة التي أعدته^(٦٢). لكن وجود الدستور في الدولة لا يمثل ضمانة كافية لاحترام نصوصه وتطبيقها بشكل صحيح خاصة في الدول غير الديمقراطية، إذ تم في أغلب الأحيان انتهاك لنصوصه من خلال صدور القوانين الاستثنائية، وإعلان الأحكام العرفية، وقوانين الطوارئ^(٦٣).

إن الإطار السياسي للدولة هو الإطار الذي يتيح الفرص الدستورية المنتظمة لاختيار وتشكيل الحكومة وتغييرها، بينما الإطار الدستوري هو الذي يتضمن وجود دستور دائم للبلاد يكون مقبولاً من قبل الشعب ، تتحدد فيه صلاحيات وعمل السلطات، وحقوق وواجبات المواطنين^(٦٤) . وعلى هذا الأساس فإن شرعية أي نظام سياسي تعتمد على مجموعة من الآليات القانونية، والدستورية، وقدرة الناخبين على

^(٦٠) د. علي الدين هلال، ونيفين مسعد، "النظم السياسية: قضايا الاستمرار والغیر" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠ ، ص ١٣١ .

^(٦١) د. محسن خليل، القانون الدستوري والنظم السياسية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ، ص ١٦ .

^(٦٢) د. ثروت البدوي، "النظم السياسية والدستورية" ، مصدر سابق، ص ٢٥ .

^(٦٣) د. غسان سلامة، " نحو عقد اجتماعي عربي جديد" ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ ، ص ٢٧ .

^(٦٤) د. سيمون مارت، " رجال السياسة" ، ترجمة خيري حماد، بيروت: دار الافق الجديدة، الطبعة الأولى، ١٩٨١ ، ص ٢٣ .

اختيار من يمثلهم في الحكم من خلال الانتخابات الحرة المباشرة^(٦٥). فوجود دستور شرعي للدولة يعني إن الحكم أصبح مسؤولة، وليس صلاحيات أو مهام، أو إرادة مطلقة لفئة قليلة من الأفراد يقررون، ويأمرون ، كما يشاءون . فالدستور إذن هو الضمان الوحيد لمنع من يصل إلى الحكم والسلطة من إساءة استخدام السلطة، وهو الذي يحدد الإطار الرسمي للنشاط السياسي، وهو الأرضية التي تعتمد و تستند عليها السلطة السياسية^(٦٦).

وفيما يخص الإطار السياسي والدستوري لنظام الدولة في الكويت، تبرز لنا العديد من الملاحظات، والاعتبارات التي كان لها الدور الهام في بلورة شكل هذا النظام بهذا الشكل، وخروجه بتلك الصورة، ومن أبرز هذه الملاحظات:-

١ - إن إعداد الدستور قد تم من قبل لجنة غير منتخبة من قبل الشعب، فالدستور تم إعداده وكتابته من قبل عدد محدود من الأفراد وعددهم ٢٠ شخصاً غالبيتهم من وجهاء، وأغنياء البلاد، بالإضافة إلى أعضاء من الأسرة الحاكمة. وعندما تمت كتابة مسودة الدستور لم يتم عرضها على الشعب لإبداء رأيه فيها . وهذا يعني أن عملية كتابة الدستور، واعداده كانت أشبه بأسلوب " التعاقد والتراسي " ، أي اتفاق مسبق بين الحاكم والشعبiarstocratic والتجار . فدستور الكويت يعد دستوراً مكتوباً وجاماً ، لأنه اشترط لامكانية تعديله شروطاً معقدة اهمها موافقة الامير. فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب .

٢ - المادة (٤) من الدستور تنص على إن " الكويت إمارة وراثية تكون في ذرية المغفور له مبارك الصباح" ، وهذه المادة الدستورية حضرت مسألة الحكم في ذرية مبارك الصباح فقط، وهذا يعني إن إجراء أية انتخابات في البلاد ستكون فقط لانتخاب أعضاء مجلس الأمة (البرلمان)، أو المجالس البلدية،

^(٦٥) هاموئيل هنستجتون، " صدام الحضارات " ، ترجمة محمود خلف، طرابلس: الدار الجماهيرية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ١٠٨ - ١١٢.

^(٦٦) د. صادق الاسود، " علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده " ، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مطبعة دار الحكمة، ١٩٩٠، ص ٢٠٥ - ٢٠٠.

كما يعني أيضاً إنه لا يمكن أن يصل إلى الحكم وقمة النظام السياسي إلا أفراد من عائلة الصباح فقط .

-٣- تضمنت عدمن مواد الدستور صلاحيات واسعة وشاملة للأمير، فهو صاحب السلطة التنفيذية وفقاً للمادة (٥٢) ، وهو الذي يتولى السلطة التشريعية (مجلس الأمة) وفقاً للمادة (٥١) ، كذلك يتولى الأمير السلطة القضائية طبقاً للمادة (٥٣) ، والأمير ذاته مصنونه لا تمس حسب المادة (٥٤) ، وأيضاً الأمير هو الذي يقوم بتعيين رئيس الوزراء، والوزراء ويعفيهم من مناصبهم وفق المادة (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٨) . وهو القائد العام للقوات المسلحة بنص المادة (٦٧) ، كما أن للأمير الحق في اقتراح القوانين ، والتصديق عليها وإصدارها وفقاً للمادة (٦٥) ، وله حق إعلان الحرب ، والأحكام العرفية كما جاء في المادة (٦٨) ، (٦٩) ، وللأمير حق العفو عن العقوبة، أو تخفيضها بنص المادة (٧٥) ، وحق حل البرلمان وفقاً للمادة (١٠٧) . وهذه الصلاحيات الدستورية للأمير نجد أنها تنساق مع نصوص الدستور الكويتي بشكل صريح ، فنجد أن المادة (٦) من الدستور تنص على أن " نظام الحكم في الكويت ديمقراطي، السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جمِيعاً" ، بينما المواد (٥١) ، (٥٢) و(٥٣) من الدستور تمنح الأمير تولي السلطات الثلاث (التنفيذية ، التشريعية، القضائية) ، وتجعله فوق هذه السلطات جميعها فهو صاحب الحق في تعيين الحكومة وحلها، كما إن له الحق في حل مجلس الأمة متى يشاء خاصّةً عندما يصطدم بالحكومة، وهذا ما نجده في حالات مجلس الأمة المتكررة منذ تأسيسه ، في حين أن المادة (٥٠) من الدستور تنص على أن نظام الحكم في الكويت يقوم على أساس الفصل بين السلطات الثلاث . فالصلاحيات الواسعة للأمير تعيق عمل البرلمان (السلطة التشريعية في البلاد) ، الأمر الذي سيؤدي إلى تعطيل العملية السياسية، والحياة البرلمانية ، وخلق فراغ سياسي، ودستوري يهدد العملية الديمقراطية ويهدد الطريق بانقسام المجتمع

الكويتي إلى فئات جهوية، وقبلية، وطائفية من الصعب احتواها مستقبلاً. ففقرات الدستور تتناقض بين عمل البرلمان وصلاحيات الأمير وذلك لصالح الآخرين.

ثانياً- الثقافة السياسية والتنافس السياسي

تعني الشرعية القبول الطوعي للمواطنين للسلطة عبر انتخابات حرة و مباشرة، وديمقراطية تضمن التداول السلمي للسلطة للوصول إلى الحكم، وبناء دولة القانون والمؤسسات ، في ضوء دستور شرعي منتخب ومقبول من الشعب . إذن فالنظام الديمقراطي هو النظام الذي يكون مصدر السلطات فيه نابعاً من الشعب . وعليه تعتبر المشاركة السياسية هي جوهر العملية الديمقراطية . فالصراع والتنافس السياسي هو في حقيقته صراع وتنافس من أجل الوصول إلى السلطة والحكم^(٦٧) . ولا يمكن أن يكون هذا الصراع ديمقراطياً دون اعتماد آليات سلمية تضمن الرضا العام للمجتمع، وهذا يتم عبر الانتخابات المباشرة ومن ثم استبعاد الأساليب غير الشرعية كالثورات المسلحة .

وتعتبر الأحزاب السياسية إحدى آليات هذا التداول السلمي، ولن يكون معنى للتعددية السياسية دون وجود دستور ينظم عملية انتقال السلطة والآلية التي يتم بمقتضائها هذا الانتقال^(٦٨) . كما إنه لا يمكن لحرية العمل والتنافس السياسي أن تتكرس في إطار بنية المجالس البلدية، وإن كانت هذه الممارسة الديمقراطية منقوصة. فعند قراءاتنا لدستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢م، فإننا نجد إن الدستور لا يضع في نص مواده آلية واضحة لعملية التداول السلمي للسلطة. فالمادة الرابعة من الدستور تنص على أن " الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح" ، وهذا يعني أن الحكم ينحصر في أسرة آل الصباح ، وتحديداً في ذرية مبارك الصباح فقط.

^(٦٧) د. اسماعيل صبري عبد الله، "الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها" ، ورقة قدمت إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت: المركز ص ١٩٨٧ ، ص ٤٦٦ - ٤٧٠ .

^(٦٨) د. غسان سلامة، "حالة التعددية السياسية في المشرق العربي" ، في مجموعة مؤلفين، "العددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي" ، عمان: منتدى الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ ، ص ١٧٢ .

(٢) مصطفى كمال، "الأحزاب السياسية في الدستور الكويتي وبعض الدساتير العربية" ، الكويت، بيادر ٢٠٠٨ .

وهذا يعني أن آلية عملية انتخابية تجري في البلاد لا تسمح باختيار حاكم لها، وإنما تحصر الانتخابات في اختيار البرلمان (مجلس الأمة)، والمجالس البلدية في حين أن المادة السادسة من الدستور تنص على أن "نظام الحكم في الكويت ديمقراطي السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جمِيعاً" ومع ان مواد الدستور ضمنت الحقوق والحرفيات العامة، الا انها في نفس الوقت أحالت تنظيم هذه الحقوق والحرفيات إلى القوانين. وهذا يعني إمكانية تقييد تلك الحقوق والحرفيات قانونياً على الرغم من دستوريتها . وأيضاً فمواد الدستور لم تنص صراحة على حرية إنشاء الأحزاب السياسية وتكونيتها، فلا يوجد قانون ينظم شؤونها، وهذا يعتبر نقص في العملية الديمقراطية . في الكويت، لا يوجد أحزاب سياسية بالمعنى الصحيح لعدم وجود نص دستوري بإنشائها وتنظيمها(قانون الأحزاب) ، لكن توجد ما يسمى بالكتل والقوى والحركات السياسية والدينية، والاجتماعية، ككتلة العمل الشعبي، والكتلة الإسلامية، والتحالف الوطني الديمقراطي، والحركة الدستورية الإسلامية (حدس) ، والحركة الدستورية الشعبية، والتحالف الوطني الإسلامي، وتجمع العدالة والسلام، وتجمع الميثاق الوطني، وتجمع الرسالة الإنسانية الوطني ، وحركة التوافق الوطني الإسلامية . (٢) فالانتخابات في الكويت لا تتيح إعطاء فرصة للتمثيل على مستوى السلطة التنفيذية في غياب حياة حزبية منظمة، فأمر تعيين رئيس مجلس الوزراء من صلاحيات الأمير فقط ، ومجلس الأمة لا يستطيع سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، وهذا يعني احتفاظ الأسرة الحاكمة "آل الصباح" بالمناصب السيادية ، كرئيس مجلس الوزراء ، والداخلية ، والخارجية ، والدفاع . كذلك فالانتخابات في الكويت تجري على أساس فردي، وليس وفقاً للقوائم الحزبية وهذا ما يعزز بروز عامل العلاقات الشخصية والاجتماعية للمرشحين كما و يجعل عملية الانتخابات ، والترشيح خاضعة لاعتبارات طائفية ، وقبلية، وعائلية ، ويجعل ظاهرة شراء الأصوات واضحة وبارزة تبعد العملية الديمقراطية عن مسارها الصحيح^(٦٩). والدستور الكويتي يوجب إجراء انتخابات نيابية عامة كل اربع

^(٦٩) د. فلاح عبد الله المديري، "الجمعيات السياسية الكويتية" ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ٨ .

سنوات ، إلا إن الكويت شهدت انقلابين على الدستور الكويتي في عام ١٩٧٦م، وعام ١٩٨٦ إذ تم حل مجلس الأمة من قبل الأمير. فالتنافس السياسي الديمقراطي يتطلب وجود تعددية سياسية لاكتفاء العملية الديمقراطية ، فلا يمكن وجود أنظمة برلمانية دون وجود أحزاب سياسية تستطيع تشكيل الحكومات ، وفي نفس الوقت لا يمكن إنشاء برلمان ذو مصداقية، وشرعية دون وجود أحزاب سياسية .

المبحث الثالث- إستقراء مستقبل التجربة الديمقراطي

المقصود بالثقافة السياسية بشكل عام " مجموعة القيم والاتجاهات التي تتعلق بنظرية الفرد إلى السلطة والتزاماته اتجاهها، والاتجاهات والقيم التي تحصل بنظام سياسي محدد "(٧٠). وهي المدركات التي تحكم السلوك السياسي في المجتمع (٧١). فقبل الفرد للديمقراطية فكريًا لا يعني إنه صار ديمقراطيًا. فالديمقراطية سلوك، وقناعات، وقيم وأفكار تنبع من جوهر روح الديمقراطية. وهذا ما تعبّر عنه الثقافة السياسية من احترام الرأي والرأي الآخر ، والاعتدال ، والتسامح ، والاعتقاد بشرعية النظام، وإشاعة روح المواطنة والمساواة. ولعل من أهم مرتکزات الثقافة السياسية هو إتاحة الفرصة أمام المواطنين جميعاً للمشاركة في العملية السياسية دون أي تمييز أو تفرقة اجتماعية أو عرقية، أو عقائدية، والاتجاه نحو العقلانية في التفكير، ورفض الجمود والانغلاق، الفكري، ومواجهة العادات والتقاليد التي ترفض الحداثة والتطور. وعندما يتحقق ذلك فإنه يعني إن النخب والجماهير مؤمنة بقيمة النظام الديمقراطي وشرعنته (٧٢) . وفي هذه الحالة تتحقق الثقافة السياسية المشاركة، المساهمة، وتحل محل ثقافة الخضوع والبعية. لكن من غير الممكن بناء بنية سياسية تكون خارج الإطار الثقافي السائد في المجتمع. وفي نفس الوقت لا يمكن للمجتمع أن يكون له دور في مستقبل البلاد سياسياً، واجتماعياً إلا من خلال بنية ثقافية سياسية مشتركة، ومساهمة،

^(٧٠) lucian w. pye and sidnyverba- political culture and political development- (Princeton- ng: Princeton university press- 1965) p.7.

^(٧١) iainmclean- ed the concise oxford dictionary of politics (oxford-newyork: oxford university press- 1996 p.379) .

^(٧٢) صامويل هانتجتون، " الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " ، ترجمة عبد الوهاب

وعليه فإن عملية التنشئة السياسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقافة السياسية^(٧٣). كون التنشئة السياسية تعتبر النموذج الملائم لتطوير وبناء تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني.

تعتبر القبيلة شكل من أشكال التجمعات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للأفراد، والشعوب التي لم تندمج بعد في إطار الحياة الوطنية^(٧٤). والقبيلة بضمونها العام تخضع لسلطة الشيخ أو الزعيم الأبوية، والروحية، وتنسب لأصل واحد، أو جد واحد وتجمعها وحدة اللغة، والثقافة المشتركة، ورابطة الدم، والنسب، وتطابق ووحدة العادات، والتقاليد، والأعراف المشتركة، ووحدة الهدف والمصير^(٧٥). وعادة ما تتسم القبيلة بميزة الميل والاستقلال، والحرية المطلقة، وعدم احترام القوانين والانصياع لها، وتكون حالة الانتفاء للدولة ضعيفة^(٧٦). وهناك مصطلح سياسي للقبيلة يسمى مصطلح "القبيلة السياسية". الذي يعتبر الشيخ أو زعيم القبيلة هو أساس السلطة السياسية، وعلى أفراد القبيلة الخضوع له واحترام أوامره وتنفيذها^(٧٧). فالقبيلة وفق مواصفاتها هي مجتمع تقليدي من الصعب تغييره وتطوره بسهولة ليصبح مجتمعاً مدنياً منفتحاً ومتحضرأً خاصة في الدول النامية. وفي الخليج العربي شكلت القبيلة ولا زالت المحرك الرئيسي للجانب السياسي والاجتماعي لشعوب ومجتمعات الخليج العربي، بما تمثله من قيم وسلوك واتجاهات وأعراف وتقاليد.

ففي الكويت يعتبر المجتمع الكويتي بالدرجة الأساس مجتمع قبلي وتقاليدي إذ الانتفاء للعشيرة والقبيلة لا زال حاضراً في الحالة الكويتية على الرغم من حالة الرفاهية والترف، والتقدم التي يعيشها هذا المجتمع بعد اكتشاف النفط. فعندما يتعرض

^(٧٣) د. عبد الغفار رشاد، "الثقافة السياسية بين الثابت والمتحير" ، الخرطوم: مطبعة خطاب الحديث، ١٩٩١، ص ٢١ - ٥٢ .

^(٧٤) د. سامي ذبيان، وآخرون "قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ، لندن: مطبعة رياض الريس، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٣٥٤ - ٣٥٦ .

^(٧٥) نفس المصدر السابق، ص ٣٥٥ .

^(٧٦) د. احمد شكر الصبيحي، "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٧)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠، ص ٨٠ - ٨٥ .

^(٧٧) د. خلدون حسن النقيب، "القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت" ، بيروت، دار الساقى، ١٩٩٦، ص ١٦ .

المجتمع لازمة سياسية أو مجتمعية فإنه يعود سريعاً لانتماه التقليدي الذي يجد فيه الأمان، والطمأنينة، فيما يسمى "الولاءات الوشائجية"^(٧٨). هنا تحدث حالة ازدواجية الحداثة التقليدية^(٧٩) التي نرى صورتها بشكل واضح لدى المجتمع الكويتي، إذ تظهر تنظيمات سياسية واجتماعية هي أبعد ما تكون عن تنظيمات المجتمع المدني الحديث. فنرى أن القبيلة هي صاحبة الصوت الأبرز والأقوى في الحياة الاجتماعية والسياسية. فيكفي للشخص أن يحصل على دعم قبيلته ليضمن له مقعداً في البرلمان^(٨٠). وبالإضافة إلى القبيلة هناك ما تسمى بـ"الديوانيات"، وهي مكان ملحق بأطراف البيت يجتمع فيه الرجال لمناقشة أمور الساعة المختلفة، وهي تلعب دور هام وخطير في توجيه الرأي العام، وخاصة فيما يتعلق بالأمور السياسية وعملية الانتخابات^(٨١) وعلى الرغم من الدور الإيجابي والهام الذي لعبته الديوانيات في بناء الوحدة الوطنية، وتأسيس الدولة، إلا إن الاعتماد عليها بشكل كبير في اتخاذ القرارات الاجتماعية والسياسية أضعف من بناء الثقافة السياسية المشاركة، واعاق من عملية الممارسة الصحيحة للديمقراطية. في المنظور القريب لا زالت التجربة الديمقراطية في الكويت هشة ومتغيرة بسبب عدم ممارستها بشكل صحيح سواءً من قبل الشعب او من قبل الحاكم او من قبل القوى السياسية المتنافسة. فلا زالت الثقافة السياسية لدى المجتمع ثقافة تقليدية خاضعة، ولا زالت القبيلة هي العامل الرئيسي في اتخاذ القرارات. وما زلت الصالحيات الواسعة للأمير الممنوح له من الدستور تعوق عمل البرلمان، وتحدد من سلطاته، وهذا يؤثر سلباً على مستقبل الديمقراطية.

الاستنتاجات والتوصيات

^(٧٨) د. خلدون حسن القيب، "اراء في فقه التخلف : العرب والغرب في عصر العولمة" ، بيروت: دار السaqi، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

^(٧٩) د. اسامه الغزالى حرب، "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" ، الكويت: سلسلة عالم المعرفة (١١٧)، سبتمبر/ايلول ١٩٨٧، ص ١٠١ .

^(٨٠) مقابلة صحافية مع الدكتورة سلوى الجسار، جريدة الابراج الكويتية، العدد ١٢١، ٢٠٠٨ ديسمبر .

^(٨١) د. فلاح عبد الله المديري، "الجمعيات السياسية الكويتية" ، جريدة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٢٩ .

توصي الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

- ١ - إن الأزمات الدستورية بين الحكومة، والقوى السياسية التي تشهدها الكويت اليوم لها جذورها واعتباراتها التاريخية نشأت وتبليوت قبل تأسيس الدولة، واستمرت حتى بعد استقلالها، وكتابة الدستور نتيجة الآليات والمصالح النخبوية السياسية لصالح نخبة حاكمة.
- ٢ - لم يكن للمجتمع الكويتي دور مؤثر في عملية اختيار أعضاء المجالس التشريعية للأعوام ١٩٢١، ١٩٣٨، ١٩٣٩، ولم يكن له أي دور يذكر في كتابة الدستور، أو الاستفتاء عليه، فالدستور تمت صياغته من قبل لجنة مصغرة ارتبطت لتحقيق مصالحهم التجار، والنخب الاستقراطية، وأفراد من الأسرة الحاكمة فيما سمي بطريقة العقد والتراضي بين الحاكم والمحكوم، وهذا أسلوب بعيد عن الديمقراطية وبلورة النظام السياسي على أسس ديمقراطية.
- ٣ - لا يسمح الدستور الكويتي بإجراء انتخابات جماهيرية لاختيار حاكم للبلاد، والمسموح به هو فقط الانتخابات البلدية، والنوابية. فالمادة الرابعة من الدستور تنص على إن الكويت دولة ذات نظام حكم وراثي ينحصر الحكم فيها بعائلة آل الصباح، وفي ذرية الشيخ مبارك الصباح فقط.
- ٤ - منح الدستور الكويتي في صلحيات دستورية شبه مطلقة في إدارة شؤون الدولة لصالح الأمير، على حساب السلطات والمؤسسات الأخرى . فالإمیر هو الذي يتولى مقاليد السلطات (التنفيذية، التشريعية، القضائية) ، ويشرف عليها، وله الحق في حلها ، و تعطيلها ، وإبداء رأيه فيها في أي وقت يشاء، مما يجعل صلحيات البرلمان استشارية فقط تحصر في ظاهرة الاستجوابات، والتصادم مع الحكومة من جهة، والترافق وتبادل الاتهامات بين أعضاء المجلس من جهة أخرى، وهذا يبعد السلطة التشريعية من القيام بدورها الحقيقي في التصويت على القوانين وإصدارها . وهذا ما يفسر ظاهرة الأرمات الدستورية، وما رافقها من تعطيل للحياة البرلمانية من قبل الحاكم .

٥ - وفي ظل عدم وجود مواد دستورية تنص صراحة على حق إنشاء وتأسيس الأحزاب السياسية القاعدة الرئيسية للتداول السلمي للسلطة، فهذا يعني القضاء على أي محاولة ديمقراطية للتنافس السياسي. فعدم وجود أحزاب سياسية يعني عدم وجود برامج للمرشحين لطرحها أمام الشعب كي يتم التفاضل بينها، مما يجعل القبيلة هي المحور واللاعب الرئيسي في العملية السياسية، مما يبعد إمكانية بناء مجتمع مدني حديث. وعليه أصبحت الثقافة السياسية في الكويت عائقاً جوهرياً نحو عملية التحول الديمقراطي، وبناء المواطنة الحقيقة، إذ أصبحت ثقافة القبيلة هي الثقافة السائدة والمهيمنة.

٦ - ان الدستور الكويتي هو خارطة طريق لإستدامة النظام السياسي كونه دائمي، وستظل ايديولوجيات العائلة الحاكمة هي محور ومحرك ومهيمن على النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

الوصيات

لعلاج وتحليل أي ظاهرة، أو أزمة سياسية، أو اقتصادية أو اجتماعية لابد لنا من العودة إلى جذورها التاريخية، ومحاولة سبر غورها حتى توقف على المسبيات. ففي حالة الكويت وما تشهده من أزمات سياسية ودستورية يتبدّل إلى الذهن تساؤلات منها، هل هناك أزمة هوية داخل المجتمع الكويتي؟ هل توجد مواطنة حقيقية، أم إن هناك شرائح قوى، ومكونات متباخرة على شكل قبائل، واقطاعيات تكسر لثقافة القبيلة في ظل غياب الكتلة التاريخية الفاعلة التي تؤسس تنظيماتها الداخلية على قاعدة الديمقراطية؟ أم إن هناك غياب للحياة الحزبية المنظمة أم إن العلاقة بين الحاكم والمحكوم أصبحت علاقة تبعية، ورعوية قائمة على الخنوع والخضوع؟ أم إن هناك أزمة شرعية في ظل عدم تقبل المجتمع، والقوى السياسية لشكل النظام السياسي والدستوري الحالي، ولد حالة من عدم الثقة؟

إن الاصلاح السياسي الذي تبنته القوى والحركات السياسية الكويتية كمدخل للإصلاح الشامل لم يتحول إلى جزء من الثقافة السياسية بسبب الخوف من تداعياته

لأنه ركز على الدعوة لإصلاح نظام الحكم بالحد من هيمنة النخبة الحاكمة وتعزيز المشاركة الشعبية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإن الخروج من هذه الأزمات يتطلب بناء أساس سليم يتفق عليها الحاكم والمحكوم. فالاتفاق على إطار سياسي، دستوري جديد يتلاءم مع واقع المجتمع الكويتي وثقافته، وخصوصيته، من شأنه أن يحد، ويقلل من الصالحيات الواسعة للحاكم لصالح السلطة التشريعية كي تقوم بوظيفتها، وعملها الحقيقي، واستقلالية القضاء يمهد الطريق نحو البناء الصحيح للديمقراطية، والمجتمع المدني.

ملخص

لم تكن التجربة الكويتية في ممارسة العمل الديمقراطي حديثة نسبياً". بل هي تعود إلى عام ١٩٢١ م ، عندما تم تأسيس أول مجلس شريعي وان كان برأي موافقة الحاكم . حيث توالت العديد من المجالس التشريعية رافقها العديد من السلبيات نتيجة التدخلات والصلاحيات الاميرية الذي ادى التدخل المباشر لها من قبل الحاكم بحدوث ازمات سياسية وبرلمانية ، وذلك نتيجة ضعف دور مجلس الامة الكويتي (السلطة التشريعية) بسبب القيود المفروضة عليه من قمة الهرم السياسي ، فاصبحت ظاهرة الازمات الدستورية متكررة هددت كيان الدولة مستقبلا" كنظام ، ومجتمع . من هنا جاءت هذه الدراسة لتبيان تداعيات هذه الازمات واثارها السلبية ، محاولة التوصل الى بعض الاستنتاجات ، والحلول المناسبة لها .

Future of Democracy in Kuwait in the Light of the Constitutional Crises

Abstract

Since decades ago, Kuwait exercised the democratic experiment, particularly when the Consultation Council was established in 1921, electing of the legislative council in 1938, and writing and declaring of the constitution. These democratic practices associated with many difficulties, which opened the door to many constitutional and parliamentary crises associated with every process of election in the country. The problems of democracy in Kuwait continued to the present.

Consequently, this paper seeks to identify those problems and their causes as well as to analysis of the relationship between the governing political system and the Nation Council. It also aims to discover the causes of distrust. The paper also comes with many important findings and recommendations.